السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

15

الخميس 13 آب 2015 ـ الموافق 28 شوّال 1436 هـ ـ العدد 13144

AS-SAFIR Arabic political daily - August 13, 2015 N° 13144

1 الخدمات الطبية في مصر، بؤس يُقدَّم للبؤساء. أو حملة الأطباء لعرض الواقع، «عشان لو جه ميتفاجئش».. والمقصود وزير الصحة! «بُنى أهالي» وليس عشوائيات: في دلالات المفردات.

2 مشروع قناة السويس الجديد: وظائف سياسية واضحة وأخرى اقتصادية.. مأمولة، لأن المشروع رهن حال الاقتصاد العالمي. وفي الصومال توافق واضح بين المتصارعين على الماطلة في إجراء الانتخابات.. لماذا؟

3 قراءة في التحولات الأخيرة للصراع في اليمن. وفي «بألف كلمة»، بلدية باريس تحتفل بتل أبيب وتنشئ منتجع «تل أبيب على ضفاف السين»، رسم لجاك تاردي يدين الفعلة.

4

التغذية القسريّة: اغتصاب عقلانيّ في سجون إسرائيل

أمجد وردة ـ سوريا

السجون آلة لإنتاج القمع. العزل منهج عملها والإنسان مادّتها الخام. يعزل السجن الإنسان عن مكامن حاجته ومُتعته الإنسانيّة ـ عن الأكل والتعلّم، عن الجنس والتنقّل، عن الظهور والخصوصيّة. ويضعها كلّها بيد النظام الذي يُديرها بدقّة عالية، بتقييد صارم للأزمنة وتحديد خانق للمساحات. في السجن، قد تَكون الإرادة حرّةً في تَبلوُرها، لكنّها لا تكون أبداً حرّة في تجسّدها.

يمتصّ السجن من الجسد إنسانيّته إذ يقطع العلاقة بين الرغبة والفعل، وتتسع الفجوة حتّى يتحوّل الجسد جسماً. تخيّلوا كيف تدخل شجرةٌ ضخمة إلى منجرة، ثم تُنتزع منها صفات الطبيعة الكامنة فيها ـ من جذورٍ أو ثمارٍ، من ورود أو فروعٍ، من أوراقٍ أو لُقاح ـ لتتحوّلَ بعد ساعات قليلة إلى طاولة للتلفزيون. يبدأ «علاج» المواد الخامّ بالأدوات الأعنف: حين تكون الشجرة لا زالت بحجمها الطبيعيّ تُستخدم ضدّها أضخم المناشير، وكلما «اكتملت» السلعة قلّت الحاجة للعنف فصغرت أدواتـه، صارت سكيناً صغيراً أو ورق الزجاج. أما في السجن، فتشغّل منهجيّة العزل أعنف أدواتها في مرحلة الاعتقال الأولى ـ التحقيق.

الوقوع في هاوية الإنسانيّة

تُشغل المخابرات الإسرائيليّة كل المناشير الذي توفّرها قواعد إنتاج القمع، أي القانون الإسرائيلي. تمنع لقاء المعتقل بمحام، تمنع النشر عن الاعتقال، تمدد اعتقاله غيابياً من دونّ عرضه أمام قاضٍ، تُبقي كل مواد التحقيق سريّة، تزجّ به داخل الزنازينّ الانفرادية، ويُضاف إلى ذلك القانون الذي يُعفي المخابرات من توثيق التحقيق مع المعتقلين السياسيين الفلسطينيين بالصوت والصورة، بخلاف التوثيق الإلزامي للجنائيين الإسرائيليين، وهو ما يُحوّل غرفة التحقيق وما يمارس داخلها من تعذيب وحشيّ إلى ثقب أسود لا يمكن استرجاعه مكانياً أو زمانياً. كل طريقٌ يسلكه المعتقل، حتّى إن كان الطريق القصير بين الزنزانة وغرفة التحقيق، يجتازه وهو معصوب العينين. وهذا التفصيل الأخير ليس مجرّد إجراء، لكنّه واحد من أعنف تمظهرات آلة العزل: لا يكفي أن الزنزانة تحت الأرض ومن دون نوافذ أو حتّى منفذ هواء صغير، ولا يكفي أنها كلّها مصممة باللون البائس والداكن المعدوم التفاوت، والذي يكاد يطابق لون الرداء البنّي الذي يفرضونه على المعتقلين، حتّى يتحوّل الرداء إلى جزء من الزنزانة لا جزء من الإنسان الذي يرتديه.. لا يكفي تحوّل القميص والسروال الذي يلبسه إلى أضيق دوائر السجن وأكثرها خنقاً حميمياً لجسد المعتقل، لكنّ الأعنف من ذلك أن المعتقل ممنوع من استيعاب الزنزانة التي يمكث بها كامتداد لأماكن أخرى، لأنّ الطرق تحوّل الأمكنة إلى نسبيّة لعلاقتها بالأمكنة الأخرى. وحين يُمنع من رؤية الطريق أثناء حركته في السجن، فهو يُجبَر بذلك على استيعاب الزنزانة كمكانٍ مُطلق القاع لا مخرج منه.

إن وظيفة العزل الأساسيّة خلال التحقيق هي أن يُهندس أمام المعتقل ما تبقّى له من منافذ إلى إنسانيّته: يمنعه من ممارسة أي شكل من أشكال إنسانيّته، ثم يرسم له الثغرات بحيث تحرص هندسة القمع على أن تصب ثغرات الممارسة الإنسانيّة في مصلحة النظام القامع، أي باتجاه الاعتراف الذي يُمكّن من الحُكم عليه لأطول مدة ممكنة. وسط انعدام الألوان داخل الزنزانة وحتّى الزيّ الموحّد للسجانين في الأقبية، يكون المحقق وحده من يرتدي قميصاً ملوّناً كما يُحب. المُحقق هو الوحيد الذي يُمكنه أن يُحضر لك قهوة تفوح رائحتها بدل الشاي العديم اللون والرائحة الذي تشربه في الزنزانة. العزل يهندس وهماً متكاملاً، يُقنع المعتقل بأن المُحقق هو المنفذ الوحيد لتحريره وعودته إلى إنسانيّته. وإن فشلوا بذلك، يدخل إلى المُعتقل سجين آخر مثله، لكنّه يحمل قصةً أخرى من خارج المكان المعزول، فيتحوّل رأساً إلى منفذ لتفريغ السكوت. ثم يظهر بأن السجين الآخر ليس إلاّ جاسوساً من المخابرات يسجّل اعترافات المعتقلين خفيةً. تحت هذه الأدوات، يُصبح المنفذ الوحيد بين المعتقل وإنسانيّته هو الاعتراف بالتُهمة، أيّ الخضوع لآلة القمع. إذاً، فالاعتراف هو وقوع المعتقل في هاوية إنسانيّته!

اللحظة الوجوديّة للإضراب عن الطعام

إن الجسم القابع داخل السجن لسنوات وعقود طويلة هو السلعة التي يسعى القامع للحفاظ عليها ضمن «معالجة» طويلة الأمد. فكلما زادت مدّة السجن اتّسعت ندبة القمع فزادت «جودة» المنتوج. يُحرم الجسم من قدرته على تنفيذ إرادته إلا بتصريح من النظام. يُروَّض بحيث يتوقّف عن محاولات تطبيق رغبته على جسده وإعادة الإنسانيّة لجسمه. يُحرم من الأكل إلا كما يُحدد السجّان له، ويُحرم من التعلّم ـ التعلّم الطبيعي مما نستوعبه من خارجنا، والتعلّم الأكاديمي الذي شرّعت المحكمة الإسرائيليّة العليا منعه للفلسطينيين ـ ويُحرم من الجنس (هناك تشريع يمنع الأسرى الفلسطينيين من لقاء أزواجهم/أزواجهنّ)، والحركة تُحدَّد بالجدران، ويُقمع حق الأسير بالظهور ـ أيّ بالتعبير السياسي والاحتجاج ـ ويُمنع من تناول مساحته الخاصّة، إذ يحتّم السجن ظروف اجتماعيّة داخليّة بين السجناء، والمشترك لكل هذه العوامل هو منع السجين من السيطرة على كل ما هو خارجه.

في هذه اللحظة الوجوديّة تحديداً يولد الإضراب عن الطعام. يقرر الأسير، بعدما فقد إنسانيّته المرتبطة بما هو خارج جسده، أن يُقاتل على إنسانيّته عبر ما هو داخل جسده، بمعنى سيادته على أعضائه الداخليّة. يسلب من آلة القمع منتوجها، ينفيه، فتفقد الآلة صوابها. ليس الجوع هو الأساسي في الإضراب عن الطعام، إنما مُجمل الحالة التي تنشأ في أعقابه. لا يأكل المضرب، وبعد أيام طويلة من الاضراب تقلّ جديّا قدرته على الاستيعاب، تنعدمُ قدرته على الحركة، تضعف قدرته على الكلام، ويُصبح شأنه الطبيّ الخاص شأناً جماهيرياً عاماً. هنا تجسيد للموقف الوجودي (موقف سارتر تحديداً) بشأن حريّة الاختيار المطلقة: لا أستطيع أن أدخل ما أريد إلى جهازي الهضميّ؟ أختار إذاً أن أتركه خاوياً. لا أتعلّم ما أريد؟ سأغمض عينيّ وأذنيّ نهائياً. حركتي مقيّدة؟ لن أكون قادراً على الحركة حتى لو أردتم. وإن أردنا أن نلمس أخشن تعبير لهذا التناقض، ننظر إلى الظهور والخصوصيّة: لا يُمكن أن أطلق نداء احتجاج للعالم؟ ستنكفئ نفسي على الصمت حتمياً. لا يُمكنني أن أحصل على مساحة خصوصيّتي؟ سأحوّل ملفي الطبيّ، شأني الخاص جداً، إلى قضيّة رأي عام عالميّة. ولعل أوضح رمزيّة لهزيمة الإسرائيلي العبثيّة في هذه اللحظة، هو المشهد المعروف للمضربين عن الطعام وهم مكبّلون في أسرّتهم داخل المستشفيات. الإسرائيلي يكبّل رجلا (أو امرأة طبعاً) لا يستطيع جسدياً أن يهرب حتى لو أراد ذلك، لكنّهم يتمسّكون بآخر ذرة من إظهار سيطرتهم على جسده بمنتهى العبث.

قمع الأحشاء

قانون التغذية القسريّة الذي سنّته إسرائيل قبل أسبوع يُتيح للمحكمة الإسرائيليّة أن تُصدر أمراً، بطلب من المخابرات أو إدارة السجون، بإطعام الأسير رغماً عنه. أنبوب عبر الأنف أو الفم يُوصل الغذاء إلى الجسد من دون حاجة للأسير بأن يشارك في عملية «الأكل». لا يعني ذلك أن إسرائيل حتّى اليوم لم تقم بالتغذية القسريّة، فقد حاولت ممارستها في قمع إضرابات الأسرى في العام 1970 (استشهد عبد القادر أبو الفحم)، وفي العام 1980 (استشهد علي الجعفري وراسم حلاوة)، وغيرهم شهداء كثر تدهورت حالتهم الصحيّة على مدار شهور في أعقاب التغذية القسريّة وقضوا في السجون.

يسهل علينا أن نتخيّل ما يعبّر عنه اسمنت الأسوار وحديد القيود من نظام قمعٍ مهول. سهل دائماً أن نفكّر كيف يسيطر حوت النظام على أجسادنا من الخارج. لكنّنا هنا أمام مشهد وحشيّ تحفر فيه أداة القمع أحشاء الأسير، تنهشه من الداخل. لا تصفعه على خدّه، لكنّها تسبب تمزّقات خطيرة في جهازه الهضميّ. الأسير الذي، خلال التحقيق معه، لم يكن يملك حتّى الرداء الذي يلبسه، لا يملك الآن حتّى أحشاءه، فيتحوّل الجسم إلى مجرّد وعاء جلديّ داخله وخارجه ملكاً لآلة إنتاج القمع.

حين ذكرتُ ما يحمله الإضراب عن الطعام من عوامل حرية اختيار النقيض التام، ذكرتُ الأكل والاستيعاب (التعلّم) والحركة (التنقّل) والاحتجاج (الظهور) والخصوصيّة. ما لم يُذكر هو الجنس، لأن الجنس من بين هذه العوامل كلّها يحتاج إلى وجود الآخر، والنقيض التام لهذا الآخر يظهر لنا الآن بصورة التغذية القسريّة. حين تمنع السلطة عن الأسير ممارسة غريزة إنسانيّة، عاطفيّة، حميميّة، يتمكّن الإضراب عن الطعام من جرّ النظام إلى ممارسة النقيض التام بنفسه: الولوج إلى الجسد بما يناقض الغريزة الإنسانيّة الجسديّة، بما يناقض العاطفة من حقد ووحشيّة، بانعدام تام للحميميّة (وجود طواقم طبيّة وقضائيّة وملايين المتابعين حول العالم)، بإجبار على اكتفاء لا يُريد الأسير أن يصل إليه.

لا يحصل ذلك ليلاً في أزقة المدينة، لا يحصل في غرف البيوت الموصدة، لا يحصل بعد غزوٍ لقرية في البوسنة، هذا النوع من الاغتصاب يحدث بقانونٍ منّصوص صدّق عليه البرلمان الصهيوني بأغلبيّة 46 ضدّ 40، بمصادقة من المحاكم، علناً وبإشرافٍ من مختلف مستويات القيادة الإسرائيليّة الرسميّة.

عقلانيّة الشر

احتكام الخيار الإسرائيليّ إلى هذه المستويات السياسيّة والقانونيّة يدل على أن السجن كآلة قمع ليس إلا جزءاً صغيراً من مصنعٍ كبير اسمه الكيان الصهيوني. لكن الأهم من ذلك بكثيرٍ هو أن ترسيخ التغذية القسريّة بالقانون يوفّر لها أعمدة عقلانيّة، وبالتالي فهو يضعها في سياق سؤال مصيريّ في فهم النظام الصهيوني: سؤال العقلانيّة. التّغذية القسريّة ليست جنوناً انتقامياً، ليست مجزرة ضمن عدوان ولا إحراق طفل على يد المستوطنين. التغذية القسريّة هي خيار عقلاني جداً من حيث الربح والخسارة. فعلى الرغم من أنها أخطر وأعنف ما يُمارَس ضد الأسير من أجل منعه عن حريّة إرادته، وهي أقرب إلى الموت، لكنّها تبقى الخيار الأقل مجازفة بين خياري خسارة «المنتوج»: موت الأسير أو تحريره. هذا النوع من الحسابات هو حساب عقلانيّ بامتياز.

التغذية القسريّة هي أقوى تجسيد لعقلانيّة النظام الصهيونيّ عامةً، وجهازه العسكري خاصةً ــ عقلانيّة أداتيّة متطرّفة وخالصة، لا تقبل بالتنبّه إلى أيّ عاملٍ، لا حقوقيّ ولا إنسانيّ ولا أخلاقيّ، غير عوامل الربح والخسارة. في حالة السجن فالربح أن يبقى الأسير فيه لأطول فترة ممكنة، في الحالة العامّة ــ بالنسبة لإسرائيل ــ أن تبقىَ إسرائيل لأطول فترة ممكنة. هذه العقلانيّة الأداتيّة تُصبح أوضح أن ركّزنا على المنشأ الأوروبي للصهيونيّة، إذا يربط الفيلسوفان أدورنو وهوركهايمر هذه العقلانيّة بجذور الثقافة الأوروبيّة (الأوديسّه وأسطورة اوديسيوس تحديداً) كمثال لإهدار إنسانيّة الإنسان من أجل الحصول على أنجع عملٍ ممكن. التغذية القسريّة تذكّرنا، وقت يحلو للكثيرينّ فهم إسرائيل فهماً مؤنسناً اجتماعياً وثقافياً، أننا أمام آلة صلبة وجامدة ومُهندسة بدقة ومُحكمة، وهي لا تفكّر إلا بربحها (قمعنا) وخسارتها (انتصارنا). حين كتب الفيلسوفان «جدل التنوير» في العام 1944، كانا يحاولان الاستعانة بتحليل المصطلح الفلسفي، «العقل الأداتي»، من أجل تفسير قوّة الأنظمة الفاشيّة، النازيّة منها تحديداً. أما اليوم، فإن سطوة إسرائيل ووحشيّة نظامها، هي بحدّ ذاتها ما يفسّر للعالم كل اصطلاحات الجريمة الممكنة.

مجد كيّال

كاتب فلسطيني من حيفا

طقوس مواسم الفروسية في المغرب

الفروسية ظاهرة صيفية في البوادي المغربية، تجري أطوارها بعد الحصاد في مواسم مخصوصة، وهي حلبة للتنافس على أصعدة عدة. يحرص محافظ كل إقليم على تحديد توقيت موسم كل ولي وكل قبيلة بشكل دقيق تلافياً لتزامنها. فإن حدث أن تصادف وقوعها في وقت واحد، فيجب أن يتباعد مكانياً الموسمان المتزامنان. كما تُقدِّم المحافظة دعماً يتمثل بثمن البارود في الاحتفال. ومن البارود اشتق الاسم المغربي للفروسية وهو التبوريدة.

قبل أسبوعين من الموعد، يعلن البراح المنادي ــ في سوق القبيلة وأسواق القبائل المجاورة ــ عن وقت وإسم الموسم، وهو اسم ولي صالح. حينها تبدأ الاستعدادات «للرحيل»، أي بناء خيمة ليومين غالبا ما يكونان السبت والأحد. الموسم عيد ديني وسوق تجاري. في الجنوب يسمى الموسم «الموغار» ALMOGAR أي تجمع بشري وسوق.

هذا وصف لما يجري في إقليم الخميسات شرق الرباط، كنموذج. يبدأ عادة الرحيل صباح الجمعة، وتقيم القبائل خيامها متجاورة في شكل دائرة حول الضريح وساحة الفروسية. يجري هذا الرحيل المرهق بحماس لدى كبار السن الذين يعرفون الربح والخسارة. الموسم ضروري من وجهة نظر مقيميه من كبار السن خاصة. فهو بركة وعز، وهو مفيد نفسيا لمن يشمون رائحة بارود الفروسية فتتحسن معنوياتهم.

والخسارة مزدوجة، إذ يفسِّر التخلف عن الرحيل بأن الغائب ليس لديه ما ينفقه وهنا يخسر سمعته. وهناك لعنة الولي، فمن لم يحضر قد يصيبه شر. يحكى ان امرأة منعت ماء بئرها عن زوار الضريح فجن ابنها. وقد يكون العقاب جماعيا للقبيلة التي تهمل موسمها ويحل بها الذل أمام القبائل الأخرى. لذلك يرافق بعض رجال القبيلة أحفاد الولي إلى مقر المحافظة لتأكيد حاجتهم لانعقاد الموسم.

الولي يضر ويفيد القبيلة. وكراماته تثري سمعتها. وقد يكون رزقها الوفير بفضل دعواته التي لا تُرد. وهو دفين أرض القبيلة ويمكّنها من التموقع على الخريطة، مثل «جماعة خميس سيدي يحيى» في إقليم الخميسات.

ظهر الجمعة تكون الخيام قد بنيت، ويكون هناك سوق قرب الضريح يباع فيه اللحم والشمع والحلويات التي سيشتريها الزوار. فالحلوى تصير مباركة لمجرد أنها بيعت قرب الضريح. صباح السبت تنطلق العاب الفروسية ويصل أبناء القبيلة من المدن للمساهمة اقتصاديا في الموسم. تقف سيارات رباعية الدفع يقودها مهندسون وأطباء ويدخلون خيام أهلهم محمّلين بما لذ وطاب. ويقدمون الهدايا للحصول على البركة من حفدة الولي دفين الضريح. وبعد البركة يجري الاستمتاع بـ «الفنطازية». وكلما فخمت التاء طاءً، دل ذلك على الفخر بالحدث.

يقدم الفرسان هدية نقدية لأحفاد الولي ويحصلون منهم على البركة، وهي شفوية. تقدم البركة في الضريح أو في خيمة أمامه. وتقع الخيمة في نهاية ساحة الفروسية، وهي ارض محروثة تم رشها بالماء تقف في مبتدئها فرق الفرسان، كل فرقة تمثل قبيلة. ويقف حول الساحة آلاف المتفرجين ينتظرون انطلاق الرفقة، وتسمى أيضا «الصربة»، وهي تحويل وتفخيم للسين في كلمة «السرب». تنطلق «الصربة» المؤلفة من حوالي عشرة فرسان يتقدمون بالتساوي. تمسك يد الفارس بالعنان وتمسك يده الأخرى «بالدفع» وهو بندقية تقليدية محشوة بالبارود.. يحظى الفرسان الذين يقفون على الرِّكاب بينما الخيل تجري بالإعجاب الأكبر. تدوي الزغاريد. الفروسية لحظة حاسمة في العام بالنسبة للفلاح. إنها الانسلاخ من ذهنية الفلاح حصّاد الشعير وراعي البقر للانتقال إلى ذهنية الفارس.

يتم الاستعداد لهذه اللحظة البطولية طويلا، فحين يقترب موعد الموسم يشتد اهتمام الفلاح بحصانه. يحتفظ الأغنياء بالحصان سنوات عدة، بينما يشتري الفقراء حصانا في الصيف ويبيعونه بعد الموسم. توضع نقطة حناء على ناصية الحصان ويقص شعره، توجد أحصنة يزيد ثمنها عن عشرة آلاف دولار، ويتم شراء سرج مزين بالدمقس والنواقيس النحاسية لتنغم لحظات العدْو..

يتغنى التراث الشعبي المغربي بالفروسية. فهي تجلب الشرف والمجد والشجاعة والكبرياء والكرم.. وقد صارت بعض قبائل المغرب مشهورة بإتقانها الفروسية. والحقيقة أن الفروسية شكل سلمي للصراع القبلي. وقد انتقلت للفضاءات العصرية مثل الأعياد الوطنية وحفلات ختان أولاد الأغنياء ومهرجانات المدن. وجرى مرة تنظيم مسابقات فروسية في مدينة الصويرة في شاطئ مضاء بفضل القمر المكتمل وكان ذلك ساحرا. وفي الكثير من الأحيان توزع جوائز لأحسن فارس وأحسن فرقة فرسان وهي التي تتقدم وتطلق البارود دفعة واحدة.

تغذي حكايات الثقافة الشعبية السلوكيات الحالية، تثمنها وتحث عليها. الدليل أنه حين يترشح بعض الفرسان في الانتخابات ينجحون بسهولة. والفروسية تذكر المسنين «بالزمان الكبير» بحنين جارف. أيام خلط السمن والعسل الحر. في ذلك الزمان، كان الشبان يحبون الفروسية أكثر من حبهم لهواتفهم الذكية. يردد المسنون أن مئة فارس أفضل من ألف راجل.

ولهذا القول بعد تاريخي، لأن استخدام الرِّكاب قد سمح للفرسان بالبقاء مستوين فوق سروجهم، فصار الخيالة أخطر من المشاة في الحروب. وتحكي الأغنية الشعبية عن موسم صار «حرْكة» أي غارة. وقد استخدم الموسم كخدعة لجمع الفرسان دون أن ينتبه الأعداء. وقد كانت «الحَرْكة» وسيلة لحكم المغرب.

وجعل السلطان مولاي إسماعيل (1672 – 1727) عرشه على حصانه ليسهل عليه تأديب القبائل المتمردة، فغلبها. وهذا العمق التاريخي هو الذي يفسر القيمة الكبيرة التي تعطى للفروسية ويجعلها تتخذ أبعادا اجتماعية وسياسية رغم كلفتها.

بعد أن تنتهي فرجة صباح السبت والأحد، وقبيل الظهر، يتقاسم رجال القبيلة التي تحتضن الموسم فرسان القبائل الأخرى ويستضيفونهم للغذاء. ويحرص كل فارس محلي بأن يستضيف أكبر عدد من الفرسان ليتبعوه إلى خيمته وتربط خيلهم أمامها. ويستحسن ألا تكون الخيمة من شعر المعز كما في الماضي، بل خيمة عصرية واسعة عالية من الثوب السميك. وهنا يبدأ استعراض الكرم. فبعد الشاي والحلوى والعسل يظهر الشكل الأعلى للكرم وهو الذبيحة المشوية. للإشارة، حين تتزامن مواسم الفروسية مع الحملة الانتخابية، كما في صيف 2015، يتضاعف الكرم.

الدليل على الكرم هو أن يتذكر الفرسان من تغذوا عنده. الاستضافة اختبار لنساء البيت لإظهار مهارتهن في الطبخ. في القبيلة يوصف الرجل الذي لم يتزوج امرأة حاذقة بأنه «جيفة».

الفروسية مناسبة اجتماعية وفرصة للتنافس. ومستويات التنافس هي الحصان والخيمة والدمقس والطبخ الدسم. ولهذا التنافس بعد اقتصادي، فمن ينفق أكثر من غيره يتفوق. ولكي ينفق عليه أن يطور وسائل إنتاجه باستمرار، وخاصة بتكثير البقر لإنتاج الحليب وزراعة الخضر المسقية. وحين يشتعل هذا التنافس يستحسن أن يتراجع الذين لا يملكون وأن يخفضوا صوتهم..

ولكن هذه الكلفة تعيق استمرار الفروسية وتقلص عدد ممارسيها. العائق الثاني مُركّب ناتج عن تحول مجاليٍّ واقتصاديٍّ وقيميٍّ. مجالياً، هناك كثرة المباني قرب الأضرحة. كما يتسبب تسييج الأراضي في البوادي بتقليص الفضاءات الحرة حتى أنه صار على التجار استئجار مكان وضع خيامهم في المواسم. ومن أشهر المواسم المغربية التي صارت مدينية، موسم مولاي عبد الله أمغار جنوب الدار البيضاء (وقد جاءت رشيدة داتي مساعدة نيكولا ساركوزي ووزيرته ـ وهي من أصل مغربي ـ للتبرك بالموسم الذي انطلق منذ أسبوع). اقتصاديا لا يشتري العقلاء، أي المحاسبون، خيلا ودمقسا، يشترون بقرات تقدم حليبا وعجولا. تتعارض قيم الفروسية مع قيم اختراق الرأسمالية لنمط الإنتاج الفلاحي التقليدي. ومع الزمن سيُضعف حب البقر الحلوب الفروسية كما أضعفها سيرفانتيس عندما جعل من عجز الدون كيشوت دي لامانشا أضحوكة... وكلما تراجعت قيم الفروسية زاد الحنين إليها.

محمد بنعزيز

كاتب وسينمائي من المغرب

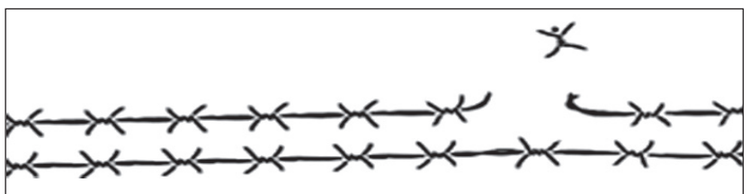

في أرض السواد، كوميديا سوداء

كان من المتوقع أن يحلّ على العراق في يوم من الأيام فصل الصيف القائظ. وكان معروفاً أن حرارة الجو تصل عادة إلى 50 درجة، وأنها كثيراً ما تتجاوز ذلك السقف ولو سراً، وأن العراقيين معتادون، وكانت لديهم وسائلهم البدائية لمقاومة ذلك (اللجوء للسرداب، والبُنْكة أو المروحة في السقف، وإطارات مليئة بـ «العاكول»، النبات الشوكي المُظلِّل والمرطِّب، على النوافذ الخ..)، إلى أن جاءت الكهرباء والمكيّفات وألغتْ ذلك كله.

ولكن الكهرباء «أُلغيت» بدورها في سياق النهب المنظم الذي يتعرّض له البلد، تماماً كما أُلغي فيه التعليم والتطبيب وكل اهتمام بتأهيل البنى التحتية. «في العراق جوعٌ»! البلد فاحش الثراء وبائسٌ بكل معاني الكلمة، لأن لا حدود للنهب، ولا استدراك ولو جزئياً، لا هامش متروكاً لغير السطو. وهذا يُترجَم بالمليارات. انفجر العراقيون، الى حد أن تظاهرات في قلب النجف هتفت «باسمك يا أبو الأحرار باكَونا ـ سرقونا ـ الحرامية!». لم يُمكِن الاستمرار بتأطيرهم بفضل التوترات المذهبية، ولا بإشباعهم وتسكينهم بفضل تسويق الانتماء الافتراضي إلى جماعات تتوجّس بالضرورة بعضها من بعض وتتصارع.

فماذا فعل النهّاب؟ زايدوا على الناس، أدانوا السرقات وطالبوا بالتشدّد في محاسبة السُرّاق، وراحوا يتسللون الى الوقفات الاحتجاجية بل ويتصدّرونها حين يمْكنهم ذلك، ويهتفون ويستنكرون. واتخذت الحكومة فجأة، وبطريقة دراماتيكية، حزمة من «الإصلاحات»، المحقّة كلها لجهة مضمونها، ولكن القاصرة تماماً والشكلية، لأن النهب ليس عَرَضياً بل هو منظومة كاملة، محْكمة الآليات، مفتكَرة ومهندَسة. ومن وظائفها نخر العراق وتعطيل دينامياته التي اشتهرت على مرّ التاريخ بحيويتها الصاخبة المتمرّدة، وذلك للحيلولة دون استعادته للوزن/ المكانة العائدين له موضوعياً وذاتياً، واللذين زعزعتهما الديكتاتورية وحروبها المجنونة، ثم جاء الاحتلال الأميركي ليتدبّر تحويل السحق العسكري المهول الذي ارتكبه في حربين متتاليتين فصل بينهما حصار مرعب، إلى حالة سياسية واجتماعية مستدامة، «نظام جديد».

دَعْكم من الآليات الغريبة في اتخاذ «القرارات الإصلاحية»، من قبيل التفرّد بإعلانها في صباح أحد الأيام، ودَعْكم من الاعتداد بمشروعيات أغرب، من قبيل أنها تأتي نزولاً عند «توجيهات المرجعية» (؟)، فهذه بسيطة.. وإنما ما يبقى مُحيِّراً هو اختفاء كل السرّاق الذين تحوّلوا (كلهم) إلى مناضلين ضد الفساد. معجزة!

نهلة الشهال

العربي السفير

13 آب 2015 ـ العدد 13144
Thursday August 13, 2015

قضية

169 في المئة من موارد المياه المتجددة في اليمن يتم سحبها، وهذا يعني أنّ البلد يستخدم المياه بمعدل أسرع من معدّل تجدد إمداداتها، وفق تقرير للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. وقد ارتفع ثمن المياه ثلاث مرات منذ آذار/مارس 2015 ليبلغ 46 دولاراً لحاوية سعة أربعة أقدام مكعبة من المياه، وفقاً لبيانات وزارة المياه والبيئة.

«عشان لو جه ميتفاجئش»

الخدمات الطبية في مصر: بؤس يُقدَّم للبؤساء

من معرض «الممنوع» للفنانين وئام المصري وياسر نبايل ـ مصر

أتاحت الصور التي نشرتها مؤخراً صفحات الأطباء على فيسبوك، في إطار الحملة الإلكترونية «عشان لو جه ميتفاجئش»، عرضاً أوسع لحالة المستشفيات الحكومية في مصر. وقد بدا الحال «مسخرة»، مثلما عبَّر رئيس الوزراء نفسه أثناء زيارته مؤخراً لمعهد القلب، خاصة لمن لم يبْصر مستشفيات الحكومة عن قرب، ومن لم يُكتب عليه الاستشفاء فيها. إلا إن خبرات مرضاها وأطبائها أقسى بكثير من الصور. وإنْ كان الفقر يدفع بأغلب المصريين نحوها، فإن فقرا آخر يجدونه بانتظارهم، يتمثل بشح الخدمات الطبية والعجز التقني والفني عن مساعدة المريض واحتواء شكواه وعلاجه.

يسجل الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (في تقريره الصادر في كانون الاول/ ديسمبر 2014)، تطورا طفيفاً في الخدمات الطبية، ممثلًا في زيادة إجمالي عدد المستشفيات بين العامين 2012 و2013، من 1580 إلى 1610 (منها 657 مستشفى حكوميا)، مضافاً لذلك زيادات طفيفة أيضاً في أعداد الأسرة وخدمات الإسعاف الطبي. ومع ذلك، فإن جاهزية المستشفيات الحكومية ما زالت محدودة، إذ يتوفر سرير واحد لكل 2042 نسمة من السكان. وبحصر النسبة على المرضى، فيوجد سرير لكل 48 مريضا! وهو ما يفسر المشاهدات التي عرضتها الصور من تشارك اكثر من مريض في السرير نفسه، هذا بغض النظر عن حالة الأسرّة ومدى توافر كسوتها، إذ تكشف الصور عن مراتب تغطيها بقع الدم، ما يعني ان الأمر لم يقف عند حد العجز عن تقديم خدمات طبية مقبولة المستوى وإنما وصل لتقديم عدوى مجانية!

«الكل سيحاسب»!

هذا ما استقر عليه رئيس الوزراء بعد معاينته لتردي الأوضاع الخدمية المقدمة للمرضى، واسترسل «سنصنع من هذا المكان قصة نجاح»! رغم الزعم بأن الكل سيحاسب، إلا أنه بدا وكأن المسؤولية غالباً ستتلبس الأطباء وحدهم، وكأن الحال ستصلح بمواظبتهم على الحضور والانصراف في المواعيد الرسمية. لذلك ردت نقابة أطباء القاهرة في بيان لها عنونته «لا تخدعوا الشعب»، ورد فيه «إن خطوات الإصلاح الحقيقية للمنظومة الصحية تتلخص في رفع موازنة الصحة فوراً، وإيقاف الهدر في ميزانية الصحة، مثل «القوافل الطبية»، والبدء في إصلاح أقسام الطوارئ، وتوفير أسرّة الرعاية المركزة والحضانات، كذلك توفير فرص جيدة للدراسات العليا للأطباء، بالإضافة إلى وضع خطة للتعليم المستمر في جميع التخصصات، ثم الرقابة المهنية وليس الصورية على المستشفيات». وانهت بيانها بتقديم الشكر لآلاف الأطباء الذين يقومون بإنقاذ أرواح المرضى في ظروف مجحِفة مادياً ومعنوياً.

احتكار الطب

رغم التضخم السكاني في مصر، إلا أن الفقر في قطاع الصحة لم يقتصر على الموارد المادية فقط، إنما شمل الموارد البشرية أيضاً. يوجد ممرض واحد لكل 670 نسمة من السكان، كذلك يوجد طبيب واحد لكل 1179 نسمة من السكان، مع اعتبار سوء التوزيع بين المحافظات والتخصصات المختلفة. على سبيل المثال، تبعاً لعدد الأطباء البشريين القائمين بالعمل فعلًا في قطاع الطب العلاجي للمحافظات للعام (2013)، يوجد 260 استشاريا لجراحة المسالك البولية مقابل 19 استشاريا لجراحة المخ والأعصاب. وهؤلاء التسعة عشر يوجد منهم 14 في الإسكندرية وحدها، والقلة الباقية تتوزع بين الجيزة والبحيرة والمنيا. يعلق الأطباء أن الجامعات تسهم بشكل واضح في العجز الموجود في بعض التخصصات الطبية المختلفة، إذ تغلق كليات الطب أبواب الالتحاق ببرامج الدراسات العليا في بعض التخصصات بها، وهو ما يعني احتكار التخصص لأساتذة الجامعات واقتصاره عليهم، فيما يذوق أطباء التخصصات المتاحة (التي لم تحجبها الجامعات) المرار من أجل الترقي العلمي والدراسي، والذي لا يخضع بالضرورة، كحال الدراسات العليا في مصر بوجه عام، لمعايير علمية أو موضوعية عادلة. فإن كان «الكل سيحاسب» حقاً، فالحساب مطلوب هنا كذلك، ليطول المسؤول عن حجب بعض التخصصات أمام الأطباء الشباب، والذي لا يقف أثره عند الأطباء فحسب بل يصطدم بحقوق المرضى كذلك. يقول طبيب شاب: «إن العديد من الأخطاء التشخيصية والعلاجية بحق المرضى يقع في أقسام الطوارئ، حيث يُدفع بالطبيب المتواجد للكشف عن حالة طارئة وإن كانت في غير تخصصه، ليواجه المريض وسط ذعر وإلحاح وتعويل أهله على أنه المنقذ لا محالة، بما يستحيل معه مصارحتهم بأن حالة ابنهم لا يسعفها تخصصه».

وجوه أخرى

تمثل مستشفيات التأمين الصحي وجهاً آخر لمنظومة الصحة في مصر، وهي لا تغطي سوى 50 في المئة من الشعب المصري بحسب إحصاءات الهيئة العامة للتأمين الصحي، وهم في الغالب موظفو الدولة وطلاب المدارس والجامعات، ما يعني أن التأمين لا يصل للفئات الأضعف، الممثلة بعمال القطاع الخاص والقطاع غير الرسمي والعاطلين عن العمل. يستمد التأمين الصحي تمويله من اشتراكات المؤمَّن عليهم ولا يدرج له بند خاص في ميزانية الدولة. ورغم أن خدماته مدفوعة الأجر، إلا إنها ليست أفضل بكثير من تلك المقدمة في المستشفيات الحكومية والعامة، بل إن أطباءه ما برحوا ينظّمون الوقفات الاحتجاجية اعتراضاً على حرمانهم من الكادر الخاص المطبق على أقرانهم العاملين في المستشفيات الحكومية. وبالنسبة للمرضى كذلك، فالتأمين الصحي لا يرادف الخدمة الطبية المقبولة بقدر مرادفته للعلاج المجاني والإجازات المرضية! لذلك فهو ملجأ مرضى الأمراض المزمنة الذين يتعايشون مع العلاج لأجل غير مسمى، ما يدفعهم للبحث عن علاج اقتصادي، فيما يجدد التأمين الصحي دوماً قضية تقييم أدوية وزارة الصحة، التي يصنفها بعض الأطباء على أنها «ميه» (ماء) عديمة الفائدة، يؤكد بعض الأطباء أن التأثير العلاجي حتى لأكبر الجرعات من دواء التأمين لا يعادل جرعات أقل من الدواء المستورَد، ويسوقون التفاوت الحاد بين أسعار علاج التأمين الصحي عن مثيله المستورد كحجة لما يدّعون، بينما يرى آخرون أن تفاوت الأسعار قد يُرد لكبر حجم العبوات المصروفة والطلبيات الموردّة للصيدليات الحكومية.

على النقيض، تقدم المستشفيات الخاصة عرضاً مغايراً تماماً للصورة السابقة، فالخدمات ترقى لمستويات فندقية، ولكنها تخضع لاستعار التفاوت الطبقي في مصر، إذ لا ينتفع بخدماتها إلا الميسورون.

لا يوجد من لم يَخبَر تجربة المرض والاحتياج للخدمات الطبية. ولكن ربما لا تترك أثراً عميقاً تجربة مرض عابرة يُكتب لها شفاء عاجل. أما إن تعذر المرض أو عزّ علاجه، فإنه يدفع بالمريض نحو عالم وعر المسالك، إذ يوقِع به حائراً بين إرهاصات الأطباء المختلفة حول التشخيص السليم للحالة، وسُبل العلاج، ومقادير تكلفته، فيزيد ويله ويلين: قسوة المرض وبطش الفقر.

بسمة فؤاد

باحثة من مصر

فكـــرة

«دعاية» حرية التعبير في البحرين

«تؤدي الصحافة رسالتها بحرية واستقلال، وتستهدف تهيئة المناخ الحر لنمو المجتمع وارتقائه بالمعرفة المستنيرة وبالإسهام في الاهتداء إلى الحلول الأفضل في كل ما يتعلّق بمصالح الوطن وصالح المواطنين».

هذا ما يرد في المادّة 27 من قانون الصحافة والطباعة والنّشر البحريني، لكنّ القانون شيء وتطبيقه شيء آخر. قبل أيّام أعلنت السلطات في البحرين إيقاف صدور صحيفة «الوسط» فانطلقت حملة تضامن مع الصحيفة. بعض المتضامنين وصفوا الوسط بالصحيفة الوحيدة المستقلّة في البحرين، بينما ذهب آخرون إلى اعتبار إيقافها واحداً من الاعتداءات المتكررة على المعارضة «الشيعية». إيقاف الصدور كان بحجة «مخالفة القانون وتكرار نشر وبث ما يثير الفرقة بالمجتمع ويؤثر على علاقات مملكة البحرين بالدول الأخرى».

لم يستمر هذا التضامن أكثر من يومين، «أقنعت» خلالهما السلطات القائمين على الصحيفة بتغيير سلوكهم التحريري ليكون متوافقاً مع القانون. وهكذا جاء عدد يوم الأحد (9 آب/ أغسطس) يحمل على صفحته الأولى عناوين من قبيل «استشهاد ثلاثة جنود إماراتيين في اليمن...»، بينما جاء في افتتاحيّة رئيس التحرير أنّ «الوسط» كانت دائماً مخلصة لأهدافها وستبقى كذلك بفضل «القيادة السياسية الحكيمة التي أفسحت المجال لها».

هذه ليست المرّة الأولى التي تتخذ فيها السلطات البحرينية إجراءات قامعة لحرّية التعبير في البلاد، على الرغم من التعهّد بحماية حق التعبير استجابة لتقرير «لجنة تقصي الحقائق» التي تشكلت بُعيد انطلاق انتفاضة «فبراير 2011». صحيفة الوسط نفسها أُوقفت عن الصدور في ذلك العام لفترة قصيرة، واعتقل رئيس تحريرها بتهمة «بث أخبار كاذبة». وفي العام نفسه، حُكم بالسجن مدى الحياة على الصحافي عبد الجليل السنكيس قبل أن يوقَف تنفيذ الحكم. في الواقع، تظهر المؤشرات السنوية لمنظمة «مراسلون بلا حدود» المتعلقة بحرية التعبير أن عامي 2011 و2012 كانا الأسوأ بحرينياً، إذ احتلت المنامة في مؤشر هذين العامين المرتبة 173 من أصل 179 دولة، بينما ومثلًا كانت تحتل مرتبة أفضل نسبياً العام 2008 (96 من أصل 173 دولة). وهي، منذ العام 2014، في المرتبة 163 من أصل 180. هذا «التقدّم» لم يحُل دون اعتقال الشاب منصور الجدعاوي قبل أيام على خلفيّة نشر مقطع فيديو ينتقد فيه أداء وزير الداخليّة، ولم يحُل دون اعتقال المصور أحمد الموسوي وتعذيبه العام الماضي، ولم يحُل دون حجب موقع قناة اللؤلؤة المعارِضة منذ تموز/ يوليو 2015 وحتى الآن، مع مواقع ألكترونية معارضة أخرى.

السلطات البحرينية لا تطيق حتى «الوسط»، وهي صحيفة تأسست في ظلّ مشروع الأمير حمد بن عيسى «الإصلاحي» الذي بدأ بتعديل الدستور العام 2002، وتعلن أنها «صحيفة الطرح المتوازن والمستقل». فكيف يستقيم ذلك مع ادعائها بالديموقراطية؟ وصحيفة الوسط تراجعت بهذه «السهولة» لأن الخيارات أمامها كانت كلها مُرّة: التعطيل أولًا، وأيضاً شبح القمع المرعب الذي مورس في البحرين.. حتى ضد أطباء لأنهم عالجوا مصابين، وبتعذيب المعتقلين، رجالًا ونساء، الذي أدانته منظمات حقوق الإنسان كافة في العالم، وبطرد الناس من وظائفهم وتجويعهم وعائلاتهم بناء على وشاية..

ربيع مصطفى

«بُنى أهالي» وليس عشوائيات

«أنا لا مؤاخذة من دار السلام»، كان هذا رد أحد سائقي التاكسي عندما سألته عن محل إقامته. أفزعني الرد لاستخدامه «لا مؤاخذة»، فأجبته بدافع طبقي وعمراني: «انتو أحسن ناس وانتو اللي عاملين بيوتكم بايديكم، وانتو اللي ممشيين اقتصاد البلد بشغلكم ومنقدرش نعيش من غيركم». رد أن «الكل بيسمونا كدا».

مؤتمر للقضاء على العشوائيات

في منتصف شهر حزيران/ يونيو، أقامت منظمة «الموئل العالمية» (UN-HABITAT) «المؤتمر المصري الحضري» المعني بشؤون العمران ووضع خطة للمشاركة في المنتدى الحضري العالمي الذي يقام كل 20 عاما. وفي تقديم المؤتمر، تحدث الرسميون المصريون عن «مخطط مصر الاستراتيجي للتنمية 2052». وعند شرح مشاريع المخطط المختلفة، أكد هؤلاء على «مبدأ القضاء على العشوائيات». وطوال أيام ثلاثة، وفي الحلقات النقاشية، تعاقب ممثلو الحكومة المصرية بوزاراتها وجهاتها المختلفة، على شرح هذا «المبدأ». ذكر أحدهم أنه «ازاي يعني يبقى في واحد معاه جاموسة وعايز يبقى ساكن على الطريق الدائري». وأصر الحاضرون والحاضرات على استخدام لفظ «العشوائيات» طوال الوقت. ففي المحاضرة العامة الأولى، نعتت العشوائيات بأنها «سرطان يجب التخلص منه»، أو قيل إنها «وباء». أما ممثل وزارة الإسكان فلم يتحدث عن سكان المناطق الفقيرة، واقتصرت الإستراتيجية 2025 التي عرضها على مخططات للتنمية على المستوى الاقتصادي والاستثماري.

... وجمعية للغاية نفسها

شهر رمضان تلا المؤتمر، والشهر يصاحبه العديد من المسلسلات التلفزيونية الخاصة به التي تحتوي أثناء عرضها على الكثير من الإعلانات التجارية وتضم عدداً كبيراً من نداءات تطلب التبرع لجمعيات أهلية، ومنها «جمعية معاً»، المبادرة التي أطلقها الممثل محمد صبحي في آذار/ مارس 2011، بعد تولي المجلس العسكري إدارة شؤون البلاد وحكمها، وسميت «مليار جنيه للقضاء على العشوائيات». على صفحة الجمعية الرسمية على فيسبوك، أعلن أنها تأسست بالتعاون مع القوات المسلحة المصرية. ووجه العديد من الناشطين العمرانيين وقتها انتقادات للمبادرة، فتغير الاسم إلى «معا لتطوير العشوائيات». المشروع يحتوي في مرحلته الأولى على نقل 5000 أسرة من مناطق مختلفة، لم يتم الإعلان عنها حتى الآن، وإسكانها في أرض المشروع المقام على مساحة في طريق القاهرة ــ إسماعيلية، وتتبنى السلطة القائمة المشروع وتدعمه. وفي الإعلان التلفزيوني في رمضان من العام الفائت، 2014، أذيع نص مسجل بصوت محمد صبحي قال فيه: «إحنا مش بنبالغ ولا بنجمل في الصورة، ولا بنعمل إعلان، بس وأنت بتاكل لقمة نظيفة، ونايم على فرشة مريحة، وأنت ساكن في بيت جميل وآمن، وأنت بتبص على ولادك فرحان بيهم.. افتكر أهلنا في العشوائيات، اللي عايشين خارج الحياة.. من فضلك اتبرع، اتبرع لحساب 444333 في جميع البنوك. صدقني حياتك هتبقى أفضل لأنك ساهمت إن غيرك المحتاج يعيش حياة كريمة. مؤسسة معا لتطوير العشوائيات. بتبرعك ده يبقى أنت ساعدت مصر». والصور في الإعلان تبدأ بنقل «المأسوية الحياة في المناطق الفقيرة»، ثم بمشاهد من مشروع محمد صبحي والإنشاءات في مرحلة البناء.. أما في شهر رمضان للعام الجاري، فبدأ الإعلان بغرق إحدى البواخر الضخمة، وركض الجميع من أجل إنقاذها. ثم يستيقظ محمد صبحي فنفهم أن ما شاهدناه كان كابوساً يراوده، ويقول: «كلنا في مركب واحد، محدش فينا بعيد عن الخطر، وعشان كده لازم ندعم أهالينا في العشوائيات. إحنا في مؤسسة معاً خدنا خطوة وبنينا 5000 وحدة سكنية عشان يقدر أهالينا يعيشوا فيها. ولسه فاضل كتير عشان نقضي تماما على مشكلة العشوائيات.. اتبرعوا» الخ الخ... ليست الإشكالية في المشروع نفسه، وإنما في الخطاب الذي يدعو للقضاء على العشوائيات والتعامل مع أهاليها وكأنهم شيء يجب التخلص منه. وبديهي أن 5 آلاف وحدة سكنية، بل و50 ألفاً، لن تحل مشكلة تُركت تتفاقم على مر السنين، وهي نتاج عوامل اقتصادية واجتماعية متشابكة، وتجسد في الوقت نفسه لاستقالة السلطات من واجبها في توفير السكن للناس. وهي اليوم تعني ملايين السكان داخل القاهرة الكبرى والإسكندرية وحولهما.

استبطان الصورة

.. وبناء عليه، لا يصبح غريبا أن يكون جواب سائق التاكسي هو التأسف لذكر اسم المنطقة التي يقطنها، لأنه يسمع يوميا من مسؤولين في الدولة ومن إعلانات التلفزيون والراديو أنها رديئة وغير مرغوب فيها. ونرى انعكاسات تلك الخطابات في عملنا الميداني وحينما نتناقش مع السكان، فيقولون: «عايزين تطورونا ليه.. احنا مش أماكن فيها زبالة وجرايم، وبيسمونا عشوائيات في التلفزيون والجرايد... شيلونا وخلاص». يغضب الأهالي من الصورة التي تُرسم لهم إعلاميا وتقدمهم على أنهم مجرمين وبلطجية. ويؤكدون على احتواء مجتمعاتهم أشخاصاً يعملون في وظائف حكومية وشركات خاصة، وأن بينهم أطباء ومهندسين ومحامين. وكل هذا يعكس إحساسهم العميق بفصلهم المتعمد عن المجتمع وفئاته المختلفة. تتدهور الخدمات الأساسية في تلك المناطق التي أنشئت بمجهودات ذاتية وتعاني من انهيار عمراني، سجلته مبادرة وزارة الإسكان وكتاب «العدالة الاجتماعية والعمران»، حيث استخدم الباحث العمراني يحيي شوكت تعبير «مجتمعات العمران المحروم» و«مجتمعات المجهودات الذاتية»، وهو بالتأكيد مسمى يعبر عن حالة تلك المناطق.

«دي منطقة بُنى أهالي يا باشمندسة»، جاءني هذا الرد من عدد من السكان في مناطق مختلفة في القاهرة والجيزة. وعند ذكرهم للجملة يستطردون في شرح مفهومها: أنهم هم من بنوا المنطقة وهم من ادخلوا إليها المرافق. طرْح الناس ـ وهم سكان تلك المناطق ـ تعبير «بُنى أهالي» هام جدا، ويجسد بشكل حقيقي الظاهرة. ورد سائق التاكسي يعبر تماما عن ردة فعل السكان على لفظ «عشوائيات»، كحالة غير حقيقية وكاستنكار شديد من قبل مجموعة من البشر هم من بنوا أحياءهم وهم من كوّنوا المناطق المشكّلة للمدينة. إلى متى سيظل الخطاب الحكومي والمجتمعي يعبر عن دعوة لتجريم وجود عدد من السكان هم ناس المدينة وسكانها. استخدام لفظة عشوائيات يوحي باقصاء وتهميش ملايين من سكان مصر عن بقية المجتمع، كما يتضمن دعوة لتحقير سكان تلك المناطق، وبالتالي لفصلهم عن المجتمع وليس لإدماجهم أو تمكين وجودهم. مستخدمو لفظ «عشوائيات» يقولون إنهم يعنون العمران المادي وليس الناس، ولكن البعد العمراني لا ينفصل عن البعد المجتمعي.

أمنية خليل

باحثة أنثروبولوجيا في شؤون العمران من مصر

العربي السفير
13 آب 2015 ـ العدد 13144
Thursday August 13, 2015

قضية

1.5 مليون سائح جزائري هو العدد الذي تتوقع السلطات التونسية دخوله إلى تونس في العام الحالي، حسب توقعات السلطات التونسية. ويُعدّ السياح الجزائريون الذين يزورون تونس من الأكثر إنفاقاً، (بمعدل 600 دولار في الأسبوع للفرد الواحد). وحسب وزارة السياحة، فإن ثلث الفنادق في تونس مهدّدة بالإفلاس بسبب كثرة الديون.

مشروع قناة السويس الجديد

وظائف سياسية واضحة وأخرى اقتصادية مأمولة

«هدية أم الدنيا للعالم» هو الشعار الذي يذيل اللافتات الدعائية للمشروع، من ضمن حملة واسعة النطاق عنوانها «مصر بتفرح»، وصولًا إلى سيل من الأغاني «الوطنية» اجتهد أصحابها في شحن الشعور الجمعي بالفخر، وقد تقرر اعتبار يوم تدشين المشروع الجديد منذ اسبوع عيداً وطنياً (وإجازة).. بينما تهاجم جماعة الإخوان المسلمين المشروع وتسفّهه (لا يتعدى «طشت أمي»، أي إناء واسع للغسيل اليدوي بحسب وجدي غنيم، وهو رجل دين هارب خارج البلاد) في ممارسة كيدية واضحة، بعدما ردّدت كثيراً أن المشروع يعود أصلًا للرئيس المعزول محمد مرسي!

الوظائف

يفترض أن مشروع ازدواج المجرى الملاحي يستهدف خفض مدة العبور في القناة من 18 ساعة حالياً إلى 11 ساعة، ما يعني رفع تنافسية القناة بين طرق التجارة العالمية، وبالتالي رفع عائداتها، وهي ذات أهمية خاصة للاقتصاد المصري كمورد أساسي للعملة الصعبة في ظل شحّ هذه الدخول في دولة تعاني من خلل بالغ في ميزانها التجاري (عجز الميزانية يبلغ 240 مليار جنيه). العائدات إذاً مرتبطة بحجم نمو التجارة العالمية، ومن ثم بتعافي الاقتصادي العالمي.

ومن هذا المنطلق، لا يبدو الأمر مبشراً بالخير، اذ لم تتجاوز تقديرات منظمة التجارة العالمية ـ في نيسان الماضي لنمو التجارة العالمية في العام الحالي 3.3 في المئة، وصولًا الى 4 في المئة للعام المقبل. والحكومة المصرية نفسها لا تتوقع أكثر من 100 مليون دولار إضافية في السنة الأولى بعد تنفيذ المشروع، لتصل أرباح القناة الى 5.5 مليار دولار. كما تقدر الحكومة انخفاض عدد السفن العابرة من الممر الملاحي للقناة إلى 16.961 ألف سفينة خلال العام المالي الحالي، مقارنة بنحو 17.9 ألف سفينة عبرت في العام الماضي، بانخفاض 939 سفينة.

وبما أن توقعات نمو التجارة العالمية تبدو على هذا القدر من التواضع، فذلك يثير التساؤل حول جدوى التسرع في «إنجاز» المشروع في سنة واحدة بدلًا من ثلاث سنوات كما كان مقدراً له. وتبعاً للدعاية الحكومية، احتاج إتمام المشروع إلى استخدام 70 في المئة من جرّافات (كراكات) العالم. فهل لو أنجز المشروع وفق المهل الاصلية لكان اقل تكلفة، خاصة ان الحكومة احتاجت الى جمع 64 مليار جنيه من الاكتتاب الشعبي في شهادات استثمار علاوة على قرضين من بنكين محليين. لكن عبارة «عُلم ويُنفّذ يا فندم» التي قالها رئيس الهيئة الهندسية للقوات المسلحة رداً على تعليمات السيسي له قبل سنة من الآن في حفل تدشين المشروع بتنفيذه خلال سنة بدلًا من ثلاث سنوات، وكان مذاعاً على الهواء مباشرة، كانت ضرورية للنظام المستند الى دعم الجيش لبعث الزخم الشعبي حول مفاهيم تقليدية في مصر، من قبيل «الحسم» و «الكفاءة» اللتين يفترض أن تتصف بهما المؤسسة العسكرية.

صورة جوّية للقناة

الموقع من الاقتصاد الكلي

لا يرتبط مشروع قناة السويس الجديد فقط بمحاولة بعث الشعور الجمعي بالانتصار والإنجاز بإتمام مشروع «قومي» و«عملاق» ـ بحسب الأوصاف الحكومية ـ في وقت قياسي. بل يفترض بمشروع ازدواج المجرى الملاحي أن يدر المزيد من الأرباح على الاقتصاد المصري، وهو أمر قد لا يكون ثمة ما يعيبه لو لم يكن يعبر عن توجّه كامل لتهميش الإيرادات الضريبية المرتبطة بالإنتاج لمصلحة الريع إجمالًا.

فمثلًا، ينص البيان المالي لموازنة العام المالي الحالي على إجراءات عدة تعتمد عليها الإدارة الاقتصادية لزيادة الإيرادات العامة، على رأسها زيادة الإيرادات من المناجم من 2.5 مليار جنيه كانت مقدرة في موازنة العام الماضي (لم يُحصَّل منها فعلياً إلا 182 مليون جنيه) الى ما يزيد عن عشرة مليارات جنيه. كما ينص على رفع حصيلة بيع أراضي الدولة من 368 مليون جنيه كانت مقدرة في موازنة العام الماضي (جرى تحصيل 231 مليون جنيه منها) الى ما يزيد عن 12.8 مليار جنيه.

وهو توجّه يتزامن مع التراجع عن ضريبة الأرباح الرأسمالية بتأجيلها لمدة سنتين، وتخفيض الحد الأقصى للضريبة على الدخل من 25 في المئة الى 22.5 في المئة مع إلغاء الضريبة الاستثنائية بواقع 5 في المئة على الدخل، لمدة ثلاث سنوات، والفشل التام في تطبيق الضريبة العقارية.. وهي حزمة من التشريعات الضريبية صدرت مع بدء العام المالي الماضي وجرى التحوّل عنها بعد معارك خاسرة مع المستثمرين. وتقدر الموازنة الجديدة الإيرادات الضريبية كنسبة الى الناتج المحلي بواقع 14.9 في المئة قياساً الى 15 في المئة كانت مقدرة في موازنة العام الماضي زيادة الاعتماد على الإيرادات الريعية، ربما يعيد الى الواجهة التحليل الذي قدّمه الاقتصادي البارز الراحل سامر سليمان (في كتابه «النظام القوي والدولة الضعيفة»)، حيث ربط بين الإيرادات الضريبية والديموقراطية من ناحية، وبين الريع والدولة الرعوية من ناحية أخرى. وهو يرى أن الإيرادات الضريبية تثير دوماً مطالب المجتمع بمحاسبة الإدارة الاقتصادية حول كيفية إنفاقها، بعكس الإيرادات الريعية التي تدعم بشدة قوة الدولة في مواجهة المجتمع، كما هو الحال في ممالك الخليج النفطية على سبيل المثال.

بيسان كساب
كاتبة صحافية من مصر، متخصصة بالاقتصاد

معطيات

عمل في المشروع 400 شركة خاصة و25 ألف عامل على امتداد عام كامل وبلا توقف، تحت إشراف جهاز الهندسة في الجيش المصري. واستخرج 260 مليون طن من الرمال، وتمت توسعة القناة الأصلية (193 كيلومتراً) على طول 37 كيلومتراً، وجرى شق قناة جديدة موازية على طول 35 كيلومتراً، بما يسمح بعبور السفن ذهاباً وإياباً في الوقت نفسه على امتداد 72 كيلومتراً. وأما المسافة من ميناء مومباي في الهند مثلًا وحتى ميناء روتردام في هولندا، فتبلغ عبر قناة السويس التي تصل البحر الأحمر بالبحر المتوسط، 11 736 كيلومتراً، بينما هي 19 896 كيلومتراً عن طريق رأس الرجاء الصالح الذي كان مستخدماً قبل شق القناة العام 1869 والذي استغرق 10 سنوات. وبينما تعبر القناة الأصلية 49 سفينة باليوم، يفترض أن تسمح التوسعة وشق القناة الموازية بعبور 97 سفينة باليوم، كما يأمل أن ترتفع الايرادات من رسوم المرور في القناة من 5.3 مليار دولار في السنة حالياً الى 13.2 ملياراً في 2023. ويخطط لبناء موانئ جديدة وحفر ستة أنفاق لسكك الحديد والسيارات، وآبار مياه من أجل استصلاح 50 ألف فدان من الأراضي... ويأمل أن توفر كل هذه المشاريع ما يُقال إنه حوالي المليون ونصف المليون فرصة عمل جديدة. والفكرة/المشروع قديمة، جرت الإشارة إليه مراراً، إبان حكم مبارك ثم مرسي.

وقد حدثت توسيعات وتحويلات أو تفريعات في السابق على القناة: ثلاث في 1955 ومثلها في 1980.

وكان الرئيس عبد الناصر قد أمم قناة السويس في 26 تموز/يوليو 1956، الذي أجيب عليه برد فعل استعماري هو «العدوان الثلاثي» (بريطانيا وفرنسا وإسرائيل).

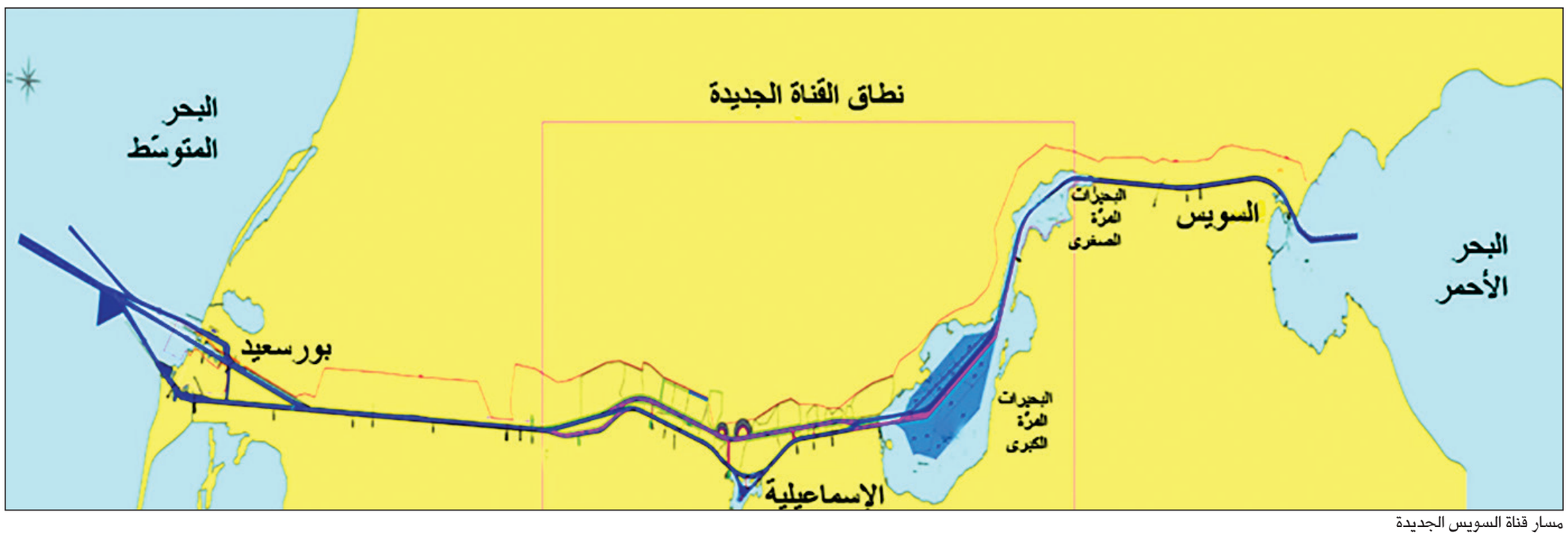

مسار قناة السويس الجديدة

الصومال: لا انتخابات.. من أجل أن يستمرّ النهب

لم يكن إعلان البرلمان الفيدرالي الصومالي عن استحالة تنظيم الانتخابات العامة التي كانت مقررة بعد عام، في آب/ أغسطس 2016، أمراً مفاجئاً أو غير متوقع. فقد بيّنت دراسة قام بها باحث صومالي في مطلع العام الجاري (عبد الغني فارح)، ونشرت في الولايات المتحدة الأميركية، أن 74 في المئة من المستطلَعَة آراؤهم من الصوماليين يستبعدون إمكانية تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في البلاد حسب الموعد المحدّد في مؤتمر لندن الأول الذي عُقد في شباط/فبراير 2012، وهو المؤتمر الذي أعلن خروج البلاد من المرحلة الانتقالية، والاتجاه نحو البدء بإعادة بناء الدولة الصومالية المنهارة منذ سنة 1991.

قد يكون تحقّق ما بدا تشاؤماً من قبل الشريحة المستطلعة من المواطنين، مردّه إلى ظروف ميدانية وسياسية عديدة لم يستجد فيها تغيير كثير. فالبلاد ما زالت مقسّمة إلى كيان فيدرالي غير واضح المعالم، خارج عن سلطة الحكومة الاتحادية، ومناطق تحت سيطرة «حركة الشباب المجاهدين» التي تتسع وتنكمش حسب ما يتوفر لها من إمدادات مالية، و «جمهورية أرض الصومال» المعلنة من طرف واحد، ناهيك عن عجز الحكومة الفيدرالية عن الحفاظ على أمن العاصمة التي تتعرّض لاختراقات خطيرة، كان آخرها تفجير فندق «الجزيرة»، واستمرار الفساد على الصعد والمستويات كافة، بدءاً من استيلاء المسؤولين على الأموال العامة وتحوّلهم لتجّار عقارات، وصولًا إلى استغلال سلطتهم لحجب العلاجات التي تتبرع بها بلدان كتركيا، عن المصابين بأمراض ثقيلة، ونهبها، وانتهاء بممارسة الأنشطة التجارية في القطاعين التعليمي والثقافي..

كسب الوقت لمزيد من النهب

على الرغم من الاستقرار الأمني الذي تعيشه «صوماليلاند»، والتجربة شبه الديموقراطية التي يجري الترويج لها، يعاني الإقليم كما سواه من الأقاليم الصومالية، من فساد الطبقة السياسية المتنفّذة، بحيث أصبح هذا الفساد رديفاً للحصول على مركز سياسي أو منصب حكومي. وفي ذلك السياق، يكشف تسريب لـ «ويكيليكس» نقله أحد النشطاء في شبكة التواصل الاجتماعي فيسبوك عن برقية استخباراتية سعودية غير موقّعة، تتحدث عن إبرام حكومة «جمهورية أرض الصومال» («صوماليلاند») الانفصالية والمعلنة من طرف واحد، اتفاقية كانت الحكومة الفيدرالية في مقديشو وإدارة ولاية «أرض البونت» («بونتلاند») طرفان فيها، وذلك خلال مؤتمر لندن الأول (شباط/ فبراير 2012)، ما يؤكد ما كان تردّد باكراً حول «تفويض» وفد «صوماليلاند» في المؤتمر، شأنه شأن سائر الولايات الفيدرالية، للحكومة في مقديشو التحدّث والتفاوض باسم «الجميع»، في تناقض مع ما تمارسه حكومة أرض الصومال من ضخ إعلامي وشحن للأوساط الشعبية حول «قدسية استقلال صوماليلاند»، في حين تستمر تلك الحكومة في عقد الصفقات السريّة بهدف كسب الوقت للاستمرار بنهب المال العام. وهو ما كانت أعلنته أحزاب المعارضة. تلا ذلك تراشق سياسي بين أطراف حكومية؛ فاتهم وزير شؤون الرئاسة وزير الخارجية السابق بالتوقيع على الاتفاقية من دون علم الحكومة، بينما قام الثاني بتخوين الأول.. وكذّب وزير الخارجية الحالي ـ ضمناً ـ الاتهامات الموجّهة لسلفه، فتهرب وزير شؤون الرئاسة من المؤتمر الصحافي المنعقد لتوضيح الأمر، وكلف الناطق الرسمي باسم مؤسسة الرئاسة الخ الخ.. أحزاب المعارضة في صوماليلاند أعلنت في لندن عن رفع قضايا ضد أفراد من أسرة الرئيس محمد محمود «سيلانيو» وعدد من أركان حكومته، بتهمة الاستيلاء على المال العام، وغسيل الأموال، وامتلاك عقارات في المملكة المتحدة.

.. في ظلّ دستور معطّل

لا وجود فعلياً للدستور، وما ينبثق عنه من قوانين لتنظيم الحياة السياسية والإدارية الصومالية، وإنّما لا زالت العملية السياسية تَعتَمد على التسويات التي تحركها مراكز القوى في المناطق مدار التنافس والصراع، كما لا يخلو العمل الحكومي والإداري من «اجتهادات» القائمين عليه، وهي اجتهادات غالباً ما تصبّ في تحقيق قدر أكبر من الثروة والنفوذ لهم. وهذا يأخذ صوراً متعددة، بدأت بتعزيز الميليشيات القبلية إبّان انهيار الدولة، مروراً بصعود أمراء الحرب، ثم أفول نجمهم باكتساحهم من قبل القوى الإسلامية والقبلية متحالفة، وتدمير تلك التجربة بالاجتياح الإثيوبي، ثم الدخول في مرحلة من العمل السياسي/القبلي الذي يعاني من ضربات «حركة الشباب المجاهدين»، وعدم وجود جيش وطني يستطيع ملء الفراغ الذي تشغله القوات الإفريقية على الأرض..

في ظل حالة المراوحة التي تعيشها الحياة الدستورية في البلاد، بين «وثيقة العهد الفيدرالي» (وهو الإعلان الدستوري للرئيس الأسبق عبد الله يوسف)، ومسودة الدستور المقترحة من قبل «فريق خارطة الطريق» والتي قبل بها برلمان المحاصصة القبلية (حيث تقرر توزيع السلطة بالتساوي بين القبائل الصومالية الأربع الكبرى، وإعطاء نصف حصة للأقليات التي لا تمتلك ساحة قبلية واسعة، وهو ما يُسمّى بقاعدة 4.5)، مع تعذّر حدوث مناقشة حقيقية للمسودة ومحتوياتها المنشورة، ناهيك عن البنود المحجوبة (ثمان وثلاثون مادة، تبدأ من المادة 131 حتى المادة 198 من الفصل الرابع عشر تحت عنوان «السلام والأمن»)، ومع غياب تام للجهود اللازمة لتحقيق الظروف المواتية لعرض الدستور على الاستفتاء العام.. يبقى الحديث عن الانتخابات، وحدوثها من عدمه، مجرّد ترف، أو استمراراً لحالة الانجرار أمام ضغوط المصالح الأجنبية الراغبة في وجود سلطات صومالية تحمل كافة العناصر الشكلية للدولة، بحيث تبرر تخلّي مجلس الأمن الدولي عن ولايته على البلاد ونقلها إليها..

وهكذا يبدو جلياً أن حالة الانقسام والتشرذم والفوضى والنزاع والاحتراب.. تناسب المجموعات الحاكمة في مختلف أطراف الصومال، غير المستعجلة لإيجاد حلول، أو لتطبيق تلك التي تضطر للموافقة عليها بسبب الضغوط الدولية. وبغض النظر عن الخطابات والإعلانات، فإن الحالة القائمة هي فعلياً الأفضل لنظام النهب الذي تديره تلك «النخب».

محمود عبدي
كاتب من الصومال

العربي السفير

مليار و200 مليون دولار هي قيمة القرض الطارئ الذي منحه صندوق النقد الدولي للعراق مؤخراً «لمساعدته على مواجهة الصدمة المزدوجة لتراجع أسعار النفط ولكلفة محاربة داعش». وهذه هي المرة الثانية التي يمنح الصندوق قرضاً للعراق، وكان الأول بقيمة 3.5 مليارات دولار في 2010.

متابعات

تحولات الصراع الأخيرة في اليمن

صورة جانبية

تُحرِّك الصراع في اليمن مستويات متعددة من التناقضات بين أطرافه، تلوح من خلفها أعباء التاريخ وحساسيات الجغرافيا والمذاهب التي تتجاور مع ارتدادات الصراع الإقليمي، لينعكس كل ذلك تفجراً غير مسبوق. وأما الفرز المُعلن في المعركة بين طرفي «الانقلاب» و «الشرعية»، فيُخفي ويموه تعدد هويات وأجندات الأطراف في كل معسكر. ويصح الأمر خصوصاً على المعسكر الممثَّل بسلطة هادي، الذي يخوض التحالف بقيادة السعودية الحرب تحت عنوان استعادة الحكم له. لكن الواقع أكثر تعقيداً من هذا الهدف. فجماعة الحوثيين، في سياق تمددها الواسع وصولاً إلى عدن، استطاعت أن تنشِّط أسبابا مختلفة للقتال ضدها. الجنوب على سبيل المثال تُحركه أجندات متعددة ضد الحوثيين، مستقلة تماماً عن الأغراض النهائية لمعركة التحالف السعودي. والسلفيون، كأصحاب حضور قوي في الشارع من جهة، وكجماعة منظَّمة من جهة أخرى، يخوضون المعركة بينما هم يتناقضون مذهبياً مع ذلك التحالف، وهم يسعون لترسيخ سلطة فعلية على الأرض، يتقاسمون بعضاً منها الآن مع أطراف أخرى في المعركة، مثل الحراك الجنوبي والقبائل والقاعدة وحتى تنظيم داعش الصاعد.

الظاهر وغير المرئي

تتغير بواعث المعارك هذه واندفاعاتها غير المرئية في كل منطقة يُخاض فيها القتال ضد الحوثيين. كما أن استمرار القتال لفترة طويلة يُنضِج القوى «الميليشياوية» الصاعدة من الميدان، والتي تقضم تمثيل الأحزاب السياسية بين السكان لمصلحتها، وضعف حضور سلطة هادي ودولته على الأرض يعزز هذا المنحى. أما السعودية، وبينما تستقطب الأطراف لمصلحتها في المعركة ضد الحوثيين، فهي غير معنية بهذه التناقضات. الزيارة الخاطفة الى عدن لنائب الرئيس المعين حديثاً، محفوظ خالد بحاح، وان شكَّلت أول حضور فعلي للسلطة على مستوى تمثيل عال، إلا ان السرعة التي وسمتها بدت كاشفة لهشاشة الوضعين الأمني والسياسي، مما قوض غايتها الأصلية، أي مساندة القوى المحسوبة عليها في مواجهة «المقاومات» الأخرى.

المُتغيرات الكبيرة على الأرض في مسار القتال الجاري نقلتْ جماعة الحوثي إلى موقع الدفاع والتقهقر بعد خروج عدن من دائرة سيطرتها، وكذلك المحافظات المحيطة بها، وتقدّم القوات الموالية لهادي نحو ما يبدو أنها معركة حاسمة في تعز. لكن ذلك لا يعني سلطة واضحة ومحددة في المناطق المستعادة من الحوثيين، بل قد يكون تدشيناً لصعود التناقضات بين أطراف لم يكن يوحِّدها سوى مواجهة الحوثيين. وتطورات الصراع غير المعلن على النفوذ بين الحراك الجنوبي والجماعات الإسلامية وسلطة هادي المثلة بالمحافظ المعين أخيرا في عدن، قد تُفصح بشكل رمزي عن المسار القادم للمشهد.

متغيرات، ولكن ما الوجهة؟

مسار الصراع تغيَّر بعد معركة قاعدة «العند» الإستراتيجية في الجنوب، وإخراج الحوثيين منها ومن عدد من المحافظات الرئيسية هناك. وسيتعدى الأمر مجرد تغيّر في أوزان القوة بشكل نسبي. فمحرك هذا التطور الأخير متصل في العمق بإستراتيجية عسكرية سعودية جديدة وتبدو فعالة، خصوصاً بعد الانتقاد الواسع لاقتصار الأداء السابق على القصف الجوي الذي لا يغير الحقائق فعلياً على الأرض. لكن، وفي المقابل، لا يبدو أن هناك تصورا سعوديا واضحا لمستقبل المسار السياسي اليمني، الذي أصبح جلياً أن اليد السعودية ستكون الصانع الأول فيه. السعودية حتى الآن كانت معنية بمقاومة أي سيناريوهات سياسية لا تستجيب لمخاوفها ورغباتها، ولكنها وبالتأكيد لن تُقصِر دورها على عودة هادي والشرعية التي يمثِّلها إلى سدَّة الحكم في الدولة اليمنية.

الاستنزاف المنهك على مدى أكثر من أربعة أشهر للحوثيين في معارك مفتوحة على امتداد الخارطة اليمنية، بالتزامن مع قصف جوي مستمر، ومع فقدان إمكانية التعويض العسكري في المعدات بسبب الحصار المفروض عليهم، علاوة على إنهاك الحاضنة الاجتماعية «الشمالية» للجماعة الحوثية بالضحايا – بسبب تعدد الجبهات التي تخوضها وعدم قدرتها على حسمها – كان أحد المرتكزات الأساسية التي تم استثمارها في إطلاق الحملة العسكرية الأخيرة والمجهزة جيداً كما يبدو، والتي أدت إلى ضرب سلطة الجماعة الحوثية في عدد من المحافظات المهمة، وتحقيق انتصارات ميدانية متوالية عليها قوضت صورتها كقوة لا تقهر.

صراع يحسم عسكرياً؟

كثيرة هي الأسئلة المعلَّقة بما يخص مستقبل الصراع اليمني. فهل تعني هذه التحولات على الأرض توفر قابلية لحسمه عسكرياً؟ ثم أن الانتصارات الأخيرة، وتلك المتوقعة على المدى القريب، ما زالت تتحقق ضمن بيئة اجتماعية معادية للحوثيين، أي في الجنوب وتعز ومأرب، بينما يتغير المعطى الاجتماعي في حال تمَّ التفكير بتصعيد التقدم في قلب الشمال اليمني، حيث ستصبح البيئة أكثر تعقيداً وعدوانية تجاه التحالف والقوات المحسوبة على هادي. وعلى الرغم من عدم دقة التنميط الشائع، الذي يعتبر الشمال اليمني محسوماً لمصلحة الحوثيين، فإن السلوك السياسي لسلطة هادي ما زال غير مُريح او قادر على اجتذاب قبائل الشمال ومراكز القوى فيه بعيداً عن تحالف الحوثي وصالح. إن تحقيق اختراق سياسي أو عسكري في قلب الشمال اليمني يحتاج للتعامل مع تعقيدات متعددة تستفيد من برغماتية القبائل الشمالية وإمكانيتها الدائمة على تحويل الولاء لمصلحة الأقوى. فإن لم تقدَّم تطمينات بخصوص المستقبل، تتضمن إعادة النظر بما يبدو موقفاً معادياً للشماليين وليس فقط للحوثيين، كما يتجلى في التقسيم الفيدرالي الذي تتبناه سلطة هادي، فان هذا الجزء من اليمن، الذي يشكل ابناؤه عصب الجيش والأمن، سيظل خزاناً للمقاتلين الى جانب الحوثيين.

على مستوى آخر، ومنذ بداية هذا الصراع، بدا احتمال تبلور الفرص السياسية لحله ضعيفاً، حيث أدت انتصارات الحوثيين في البداية إلى تضخم تقديرهم لإمكانية حسم الصراع عسكرياً وفرض سلطتهم كأمر واقع على الجميع، مما أدى إلى عدم استجابتهم لمبادرات الوساطة الإقليمية وإغلاقهم الباب أمامها. وفي المقابل، يبدو التقدير السعودي للحوثيين كجيب إيراني مُعاد في خاصرتهم الرخوة، بما يعنيه ذلك من كونه تهديداً وجودياً يجب استئصاله، سبباً لعدم تفاعل الرياض مع هذه الوساطات، وحيلولتها بالضرورة دون استجابة سلطة هادي المقيمة في العاصمة السعودية لها! هذا التشدد المتبادَل خفت في الآونة الأخيرة. فتغيّر أوزان القوى على الأرض يساعد الكتلة السياسية في جماعة الحوثيين على لعب دور أكبر، يستجيب لفرص الحل السياسي، وذلك على حساب الصقور من القادة الميدانيين الذين كان القرار في البداية بيدهم ومعززاً بانتصاراتهم. كما أن استطالة الصراع وتزايد الأخطاء العسكرية أثناء عمليات قصف التحالف، مسبباً كلفة إنسانية عالية عدا الحرج، علاوة على سطوع انعدام وجود إمكانية أكيدة للحسم العسكري بشكل سريع وصولاً إلى صنعاء، قد يدفع السعودية للتعامل بإيجابية مع فرص متاحة للحل.

وبالإجمال، فما زال يَحول دون إنضاج شروط الحل السياسي، عدم قدرة الجميع على تقديم تنازلات متبادَلة تتفهم المخاوف والمصالح، وتتعامل مع الممكن والمقبول، وتدرك بالضرورة كارثية استمرار القتال: ليس فقط على شرط بقاء الدولة اليمنية، بل على الاجتماع نفسه، لكون مفاعيله تؤذي في العمق علاقة اليمنيين ببعضهم، وستؤدي إلى احتراب أهلي طويل.

ماجد المذحجي

كاتب وباحث من اليمن، مدير مركز صنعاء للدراسات

حلـــم..

حسن المسعودي/العراق

الحب يفهم كلّ اللغات

arabi.assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»
- التناقضات السعودية - جمال محمد تقي
- التعامل مع مرض الايدز في موريتانيا - أحمد ولد جدو
- تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي - Assafir Arabi
- تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بألف كلمة

تل أبيب على ضفاف السين!!

قررت بلدية باريس تخصيص يوم لتل أبيب، (ما باتت الصحافة الفرنسية تسميه «العاصمة الاقتصادية لإسرائيل»، الذي يفترض أو يوحي بأن القدس عاصمتها السياسية؟!)، الشهيرة على ما تقول البلدية ببراءة حمقاء، «بشاطئها وبسهراتها اللاهية». يوم من ضمن ثلاثين يوماً، هذا العام 2015، من ضمن مشروع «باريس - بلاج»، المعتمد منذ 2002 من قبل البلدية، حيث يُبنى على ضفاف نهر السين داخل العاصمة الفرنسية شاطئ رملي مع كل عدته المألوفة.. سوى أن اختيار تل أبيب للاحتفال بها في 13 آب/أغسطس، «غريب»، والحجج أغرب: تارة لأنها «مدينة تقدمية ولا يجب الخلط بينها وبين سياسة الحكومة الإسرائيلية» وطوراً «لإدانة غلاء الأسعار على شواطئها»... لماذا ليس كوباكابانا في البرازيل، وهي أشهر شاطئ رملي في العالم تعرّض للانتهاك والتقهقر بسبب نشاطات مافيات المخدرات.. لماذا ليس شاطئ غزة (الممتد على 41 كيلومتراً) الذي يتطابق هذا «اليوم» مع العدوان عليه وعلى القطاع في العام الفائت، مخلفاً 2200 ضحية عدا الجرحى والدمار...

الاحتجاجات كثيرة على هذا القرار، نواب وشخصيات سياسية فرنسية ومثقفون وفنانون وجمعيات.. ولكن السلطات الفرنسية تُصر، وتعتبر التراجع عن قرارها «تنازلاً أمام المتطرفين».

هذا رسم لجاك تاردي خصصه للمناسبة. وتاردي هو من أهم رسامي القصص والكاريكاتير في فرنسا، وحائز على عدة جوائز عالمية كبرى، منها جائزة «أيزنر» (Eisner Awards) لمرتين آخرها في 2011 وقبلها الجائزة الكبرى لمهرجان «أنغوليم» (Angoulême) في فرنسا عام 2008.

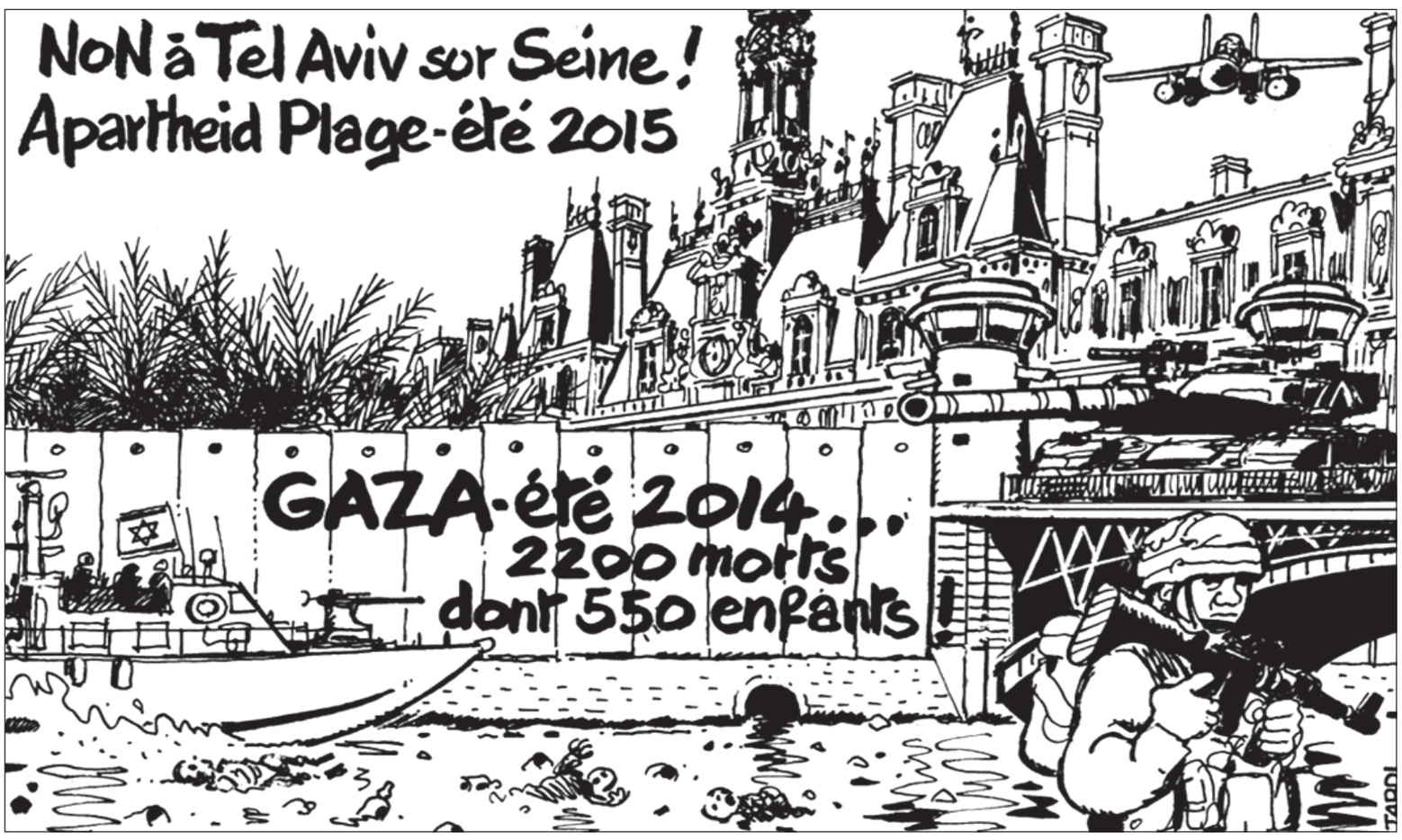

(الرسم لتاردي)

مدونات

عن سيوة.. والصدمة!

من ساعة ما رجعت من القافلة الطبيّة في سيوة وأنا مش قادرة أدخل أكتب أي حاجة على الفايسبوك ...

مش قادرة أتعامل مع الكلام لأني شفت بلد بحالها تعداد سكانها 30 ألف نسمة بلا مستشفى!!

مش قادرة أتعامل مع الكلام لأني شفت ستّات في سيوة حوامل معندهاش أي معلومات صحية، وعدم وجود دكاترة نسائيين تسبب في ارتفاع نسبة الأطفال المعوّقين والمصابين بأمراض مزمنة...

مش قادرة أفرح بأي حاجة لأني شفت معاناة ناس وعيشتها بنفسي!

مش قادرة أتعامل مع الكلام لأني شفت ستّ حامل فى السابع والمرضة اللي هناك مُصرّة إنها تولدها على الرغم من أنها في السابع.. على الرغم من أن دكاترة القافلة قالوا لا مش محتاجة تولد.. على الرغم من أن مفيش حضانات في سيوة يتحطّ فيها الطفل ده...على الرغم من أن أقرب مكان تولد فيه هايكون في مطروح يعني على بعد 350 كيلو!

والمرضة تقولي مش هاينفع تستنى إحنا عندنا مطبّات تولّد أي حدّ!

#سيوة_في_القلب #المرضة_لازم_ترحل #السكوت_جريمة
#سيوة_مظلومة #الصحة_حق_مش_رفاهية #السيسي
#محلب #وزير_الصحة #شركاء_بسكوتهم_في_الجريمة_في_حق_سيوة

من صفحة Viviane zarif (فايسبوك)

«جماعة أميركا» و«جماعة إيران» والحركة الاحتجاجية العراقية

طبعاً «جماعة أميركا» حاولوا منذ البداية الإيحاء بأن الاحتجاجات كانت تستهدف تقوية نفوذ القوى المرتبطة بالتيار الثوري الإيراني، وحصل لديهم خلط بين محاولة بعض هذه القوى ركوب الموجة وبين محركات الحركة الاحتجاجية. أما «جماعة إيران» فهم يلمحون ان ما حصل هو من فعل «ناشطين دربِّهم الأميركيون»، والغاية الانتقام من الأحزاب الاسلامية التي دفعت الأميركيين الى الانسحاب من العراق. أعتقد أننا سنسمع الكثير من هذه القصص في المرحلة المقبلة وبعد ان تنتهي موجة ركوب الموجة، وتبدأ الجماعتان بمحاولة صناعة خطاب أكثر تماسكا وتبدأ مرحلة الهجوم المضاد (...) وقليل من الناس مقتنعون بالقصص التي تسربها الجماعتان، لأنهم – الناس– يرون بل ويسهمون الى حد كبير في التأثير على المشهد السياسي (...) برأيي أن ما حصل يناقض تماما التصور الأميركي حول العراق، وهو تصور قائم على المعادلة التوافقية (شيعة، سنة، كرد)، والأميركيون نادراً ما يتفهمون إمكانية أن يتصرف العراقيون أو جزء منهم كمواطنين وليس مجرد شيعة وسنة وكرد. ولذلك فالإيحاء بأن ما جرى مدعوم أميركياً، وأن هناك «اجندة خفية» للانتقام من الأحزاب الاسلامية هو إيحاء غريب (وبصراحة اكبر، سخيف). وبالمقابل فإن الاحتجاجات ونتائجها ما زالت تجري بغير ما يميل إليه الإيرانيون – وتحديداً التيار الثوري الإيراني الذي يبشر بتعاظم سيطرة القوى الشيعية المرتبطة به.

حتى الآن، لا الأميركيين ولا الإيرانيين ربحوا شيئا مما حصل، بل إن الطرفين لا يفهمان ما حصل لأنه لا ينسجم مع الفهم المختزل لكليهما حول ما تجب ان تكون عليه الأوضاع في العراق. وبنفس الوقت، فإن الطرفين لم يخسرا الكثير بعد، والاحتجاجات لم تصطدم مباشرة بمصالح أي منهما، وإصلاحات العبادي لم تُحدث حتى الآن خللا في توازنات نظام المحاصصة، وفي التوازن الذي أرسته الهدنة الاميركية – الإيرانية في العراق.

الاحتجاجات خلقت قوة جديدة، لكنها بحاجة الى أن تتعرف على نفسها اكثر، وتفهم ما تريد والى أين ستمضي، وإلا فإنها لن تصمد طويلا أمام قدرة التوازنات القائمة على صياغة الهجوم المضاد.

من صفحة Harith Hasan (فايسبوك)